## المحور الثالث: مناهج البحث العلمي

يعد موضـــوع المناهج أو المنهجية العلمية من الموضـــوعات الجوهرية في القيام بدراســـات وإعداد البحوث وتطبيق نتائجها في مجالات عدة، وننظر للمنهج العلمي عى أنه الأساس السليم للحصـول على معلومات وبيانات دقيقة، والتوصـل إلى نتائج موثوق فيها ووضـع توصـيات قابلة للتطبيق، ولأهمية المنهج العلمي، فقد ظهر علم مسـتقل يتناول دراسـة المناهج أو المنهجية التي يجب أن يلتزم بها الباحث في أي مجال من مجالات البحوث والدراسات سواء بصفة عامة من حيث مبادئ البحث العلمي وأساليبه وإجراءاته النظامية، للوصول إلى حقيقة الظواهر وعلاج المشكلات أو بصفة خاصة من حيث تطبيق المنهج العلمي في مجال معين في بحث لذاته.

إن إشـــكالية التعدد المنهجي من أهم العقبات التي تعترض الباحث فيقع في مشـــكلة "أي المناهج يتبع" لدراســـة موضـــوعية، و هذا ما يفقده الروح العلمية الموضـــوعية التي من واجبه التحلي به، إذ فتح التعدد المنهجي عن تفرع وتشعب العلوم في مختلف المجالات.

### I – مفهوم منهج البحث العلمي:

يعد موضوع المناهج أو المنهجية العلمية من الموضوعات الجوهرية في القيام بالدراسات وإعداد البحوث و تطبيق نتائجها في مجالات العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية على حد سواء، حيث تعددت المفاهيم التي تدور حول هذا المصطلح وذلك لأهميته الكبيرة في إعداد البحوث العلمية .هناك عدة تعاريف وضعت من أجل إعطاء مفهوم شامل للمنهج العلمي من أهمها:

– يقصد بالمنهج العلمي لغة أنه الطريق أو المسلك[i]، أما اصطلاحا عرفه إبن خلدون على أنه عبارة عن مجموعة من القواعد المصاغة التي يعتمدها الباحث بغية الوصول إلى الحقيقة العلمية بشأن الظاهرة أو المشكلة موضوع الدراسة والتحليل[ii]؛

– ينظر إلى المنهج العلمي على أنه الأساس السليم للحصول على معلومات وبيانات دقيقة والتوصل إلى نتائج موثوق منها ووضع توصيات قابلة للتطبيق[iii]؛

– المنهج العلمي بأنه الطريق الذي يسلكه الباحث للتعرف على الظاهرة أو المشكلة موضع الدراسة، والكشف عن الحقائق المرتبطة بها، بغرض التوصل إلى إجابات على الأسئلة التي تثيرها المشكلة أو الظاهرة من

خلال استخدام مجموعة من الأدوات لجمع البيانات وتحليلها والتوصل إلى النتائج التي تساعد في الإجابة على تلك التساؤلات [iv]؛

– المنهج هو الطريقة التي تتبع للكشف عن الحقائق بواسطة استخدام مجموعة من القواعد العامة ترتبط بتجميع البيانات وتحليلها حتى نصل إلى نتائج ملموسة، وبما أن المعرفة العلمية معقدة كان من الواجب على العلماء والباحثين أن يتبعوا مناهج لتسهيل الدراسة والإلمام بحيثيات الموضوع المدروس، وظهور هذه المناهج ساهم بقدر كبير في الدراسات النفسية والاجتماعية وحتى الدراسات التطبيقية[v]؛

– يعرف منهج البحث العلمي بأنه أسلوب للتفكير والعمل يعتمده الباحث لتنظيم أفكاره وتحليلها وعرضها، وبالتالي الوصول إلى نتائج وحقائق معقولة حول الظاهرة موضوع الدراسة[vi]؛

ومن خلال التعاريف السابقة، يتضح لنا[vii]:

– منهج البحث هو مجموعة من القواعد العامة التي يعتمدها الباحث في تنظيم ما لديه من أفكار أو معلومات من أجل توصله إلى النتيجة المطلوبة؛

– طريقة ومحاولة منظمة لحل المشكلات المختلفة في كافة المجالات، يقوم بها باحثون متخصصون، مستخدمي الأسلوب العلمي والقواعد والأساليب العلمية المناسبة، فيسعيهم للتحكم والسيطرة على الظواهر والمشكلات التي تواجههم؛

– الوسيلة التي يمكننا عن طريقها الوصول إلى الحقيقة، أو مجموعة الحقائق في موقف من المواقف ومحاولة اختبارها، للتأكد من صلاحيتها في مواقف أخرى وتعميمها، لتصل إلى النظرية، وهي هدف كل بحث علمي.

## II – أهمية المنهج العلمي:

لقد ظهر علم مستقل يتناو ل دراسة المناهج أو المنهجية التي يجب أن يلتزم ا الباحث في أي مجال من مجالات البحوث و الدراسات سواء بصفة العموم من حيث مبادئ البحث العلمي و أساليبه و إجراءاته النظامية للوصول إلى حقيقة الظواهر و علاج المشكلات أو بصفة خاصة من حيث المنهج العلمي في مجال معين أو في بحث لذاته و تظهر أهمية مناهج البحث العلمي في[viii] :

– المنهج العلمي هو أساس التوصل إلى نتائج موثوق منها و وضع توصيات قابلة للتطبيق؛

– طبيعة البحث العلمي تحتم على الباحث اتباع منهج خاص في التحليل والدراسة، فإذا أراد الباحث أن يقوم بدراسة الجوانب الاقتصادية في فكر ابن خلدون فإنه بحاجة لاستخدام المنهج التاريخي وإذا كان البحث منصبا ومركزا على دراسة ظاهرة معينة تتعلق بسلوك الأفراد وردود أفعالهم فهذا يتطلب ما يسمى بدراسة الحالة ؛

– المنهج العلمي يفتح آفاق أخرى أمام الباحث لإثراء بحثه؛

– المنهج العلمي يبين الطريق أو المسلك الذي يتبعه الباحث لعلاج المشكلة و معرفة حقيقة الظواهر.

## III – أسباب التعدد المنهجي:

اختلفت منهجية البحث وطرقه مع مرور الزمن، ففي العصور الوسطى استخدمت الطريقة الاستنتاجية لتحل الغموض الذي يحيط بالعلوم الطبيعية، بمعنى الانتقال من العام (الكل) إلى الخاص (الجزء)، ومن ثم جاء نيوتن وديكارت حيث استخدموا الأسلوب الرياضي لاعتقادهم أن أية مشكلة يمكن حلها باستخدام الطريقة التجريبية، وبعدها توصلوا إلى حقيقة أن لكل موضوع معين منهجية خاصة لمعالجته، وأصبح استعمال أكثر من منهج واحد للقيام بالبحث العلمي[ix].

هذا يعني أن العلوم السياسية والعلوم الاجتماعية لا تتميز بأحادية المنهج، وإنما بالتكامل المنهجي الناتج عن التعددية المنهجية، ويمكن أن نرجع أسباب التعددية المنهجية إلى[x]:

– فقدان الروح العلمية الموضوعية، التي من الواجب على أي باحث التحلي بها، وهذا راجع إلى كون الباحث جزء لا يتجزأ من موضوع الدراسة والتحليل وليس مستقلا عنها، ولتجاوز هذه الأزمة يقترح علينا عالم الاجتماع الفرنسي "أميل دوركهايم" دراسة الظاهرة كشيء مادي ملموس، وهو ما يسمى عنده بالشيئية؛

– أن كل منهج علمي تقريبا هو وليد عصر معين ونتاج مفكر معين، وهذا يعني أن المنتهج الذي كان معمولا به في العصر اليوناني لم يكن معمولا في العصر الروماني، ولم يكن معمولا به في القرون الوسطى؛

– تشعب فروع العلوم فمثلا العلوم السياسية تعرف بأنها تلك العلوم التي تهتم بدراسة التاريخ السياسي، الدبلوماسي، الاقتصاد، الجغرافيا السياسية، علم السياسة، العلاقات الدولية، والقانون الدولي، وبالتالي يمكن دراسة أي فرع بمنهج مختلف، و كلها تتميز عن بعضها البعض بمنهج أو منهجين، وإن كانت ذات طبيعة اجتماعية واحدة؛

– و في هذا الصدد يقول أرسطو في كتابه "السياسة" (إن بعض العلوم لا تقبل إلا لغة رياضية والبعض الآخر لا يريد إلا أمثلة، البعض يريد الاستشهاد بالشعر، و البعض يحتم في كل بحث برهانا محكما بينما غيره يعتبر هذه الأحكام إسرافا،... ) و لكن يجب أن يبدي بتعريف مقتضيات كل نوع من العلوم، فلا وجود للدقة الرياضية في كل موضوع، و إنما فقط في الكلام عن المجردات، و لذلك فإن المنتهج الرياضي لا يصلح للعلم الطبيعي لأن الطبيعة تحتوي على المادة؛

– تعدد جوانب الظاهرة السياسية والاجتماعية مثلا، فلا يستطيع الباحث أن يعتمد على منهج واحد لدراسة وتحليل مختلف جوانب الظاهرة مما يتوجب على المحلل الاعتماد على مزيج من مجموعة من المناهج في إطار ما يعرف بالتكامل المنهجي، فلدراسة ظاهرة الانتخابات مثلا على الباحث أن يعتمد على المنهج الاستقرائي بالنسبة للمترشحين للعملية الانتخابية، والمنهج التاريخي لمعرفة نتائج العملية الانتخابية السابقة ونعتمد المنهج المقارن للمقارنة بين ماضي العملية الانتخابية وحاضرها للتنبؤ بمستقبلها، ونعتمد على المنهج الإحصائي من خلال قياس اتجاهات الرأي العام والمشاركة السياسية للمواطنين، ودراسة نتائج العملية الانتخابية، وبالتالي نكون أمام تكامل منهجي.

## IV- مناهج البحث العلمي:

من خلال معرفة معنى المنهج بصفة عامة، والمنهج العلمي بصفة خاصة نستطيع التمييز بين العديد من مناهج البحث العلمي، والتي كان السبب في ظهورها تشعب فروع العلوم سواء الطبيعية أو السياسية أو الاجتماعية و الإنسانية، وسنقوم بعرض خمسة أنواع لمناهج البحث العلمي هي: المنهج الاستنباطي، المنهج الاستقرائي، المنهج الوظيفي، المنهج التجريبي، المنهج الاحصائي ومنهج دراسة حالة.

### 1-المنهج الاستنباطي:

إن أصحاب الاتجاه العقلي يؤكدون أن معيار الحقيقة لا يعتمد على الحواس وإنما هو من شأن العمل الذهني، ومن ثم فإن التوصل إلى الحقيقة يتم بعمليات ذهنية هي الاستنباط[xi].

### 1-1- مفهوم الاستنباط:

هو عبارة عن ذلك الاستبدال التنازلي الذي ينتقل فيه الباحث من الدراسة الكلية لظاهرة معينة وصولا إلى جزئياتها[xii]؛

### 1-2- مفهوم المنهج الاستنباطي:

من خلال مفهوم الاستنباط يمكن تحديد مفهوم المنهج الاستنباطي بأنه مجموعة من الإجراءات الذهنية التي تبدأ من (العام) إلى منهجية (الخاص)، أو هو تلك الطريقة المنهجية الاستدلالية التنازلية التي تعتمد على قاعدة تحليل "كل- جزء" من أجل الوصول إلى معرفة يقينية بشأن الظاهرة محل الدراسة[xiii]؛

**1-3-خصائص المنهج الاستنباطي:**

من بين الخصائص التي يتميز بها المنهج الاستنباطي ما يلي[xiv]:

- ✓ اعتماده على قاعدة تحليل كل جزء حيث يتم دراسة كل ظاهرة انطلاقا من كلياتها وصولا إلى جزئياتها ومن عمومياتها وصولا إلى خصوصياتها؛
- ✓ المنهج الاستنباطي منهج مثالي فلسفي، إذ يقوم بدراسة الظاهرة كما يجب أن تكون وليس كما هي كائنة في الواقع المعاش.

**1-4-خطوات المنهج الاستنباطي:**

لخص الأستاذ الفيلسوف "يوسف كرم" في كتابه "تاريخ الفلسفة اليونانية" حيث يقول: "كان أفلاطون يضع الأصول ويستخرج نتائجه دون اللجوء إلى التجربة كأن بني آدم آحاد مجردة أو أشكال هندسية، و كأن طبائع البشر تطيع الشارع كما يطيع الصلصال يد "الخزاف" توضح مقولة "يوسف كرم" الخطوات المنهجية التي يتبعها أفلاطون في تطبيقه للمنهج الاستنباطي على بعض الظواهر السياسية، فهو ينطلق في منهجه من مبادئ وأفكار مسبقة قائمة أساسا على مسلمات ومعتقدات وفرضيات، ثم يحاول البرهنة عليها دون الاعتماد على التجربة، بغية الوصول إلى الحقيقة العلمية بشأن الظاهرة المدروسة[xv].

**1-5- الانتقادات الموجهة للمنهج الاستنباطي:**

من بين الانتقادات التي توجه للمنهج الاستنباطي هي وجوب انطلاق الدراسة مما هو جزء و خاص للوصول إلى ما هو كلي وعام وليس العكس، وبالتالي لا يمكن الاعتماد على المنهج الاستنباطي في الأبحاث السياسية والاجتماعية لأنها تقتضي اتباع قاعدة تحليل تبدأ في دراسة الظواهر من الجزئي إلى الكلي[xvi].

**2- المنهج الاستقرائي:**

يرى أصحاب الاتجاه المادي أن معيار المعرفة هو في "الحس" أو في اختبار المادة ومنهجهم في ذلك هو الاستقراء، أي استقراء المادة في شأن حقيقتها[xvii].

**2-1- مفهوم الاستقراء:**

هو عبارة عن ذلك الاستدلال التصاعدي الذي ينطلق فيه الباحث في دراسته لظاهرة معينة من جزئياتها وصولا إلى كلياتها، ومن خصوصياتها إلى عموميا[xviii]؛

**2-2- مفهوم المنهج الاستقرائي:**

من خلال عرض مفهوم الاستقراء يمكن إعطاء مفهوم للمنهج الاستقرائي، والذي هو عبارة عن مجموعة الإجراءات الذهنية في عملية المعرفة والتي تبدأ من الخاص إلى العام ، أو هو عبارة عن تلك الطريقة العملية الاستدلالية التصاعدية التي تعتمد على قاعدة تحليل (جزء- كل)، والتي يقوم بها الباحث من أجل الوصول إلى المعرفة اليقينية بشأن الظاهرة موضوع الدراسة والتحليل[xix].

**2-3- خصائص المنهج الاستقرائي:**

من خلال ما سبق يمكن أن نستكشف الخصائص التي يتميز بها هذا المنهج الاستنباطي فيما يلي[xx]:

- يعتبر المنهج الاستقرائي منهج تحليلي تاريخي وليس منهج ستاتيكي؛

- يرتكز المنهج الاستقرائي على قاعدة تحليل جزء- كل؛

- يعتمد المنهج الاستقرائي على عناصر الحس والمشاهدة والاستقراء كطرق علمية موثوقة لبلوغ المعرفة اليقينية بشأن الظاهرة محل لدراسة و التحليل؛

- يقوم المنهج الاستقرائي بدراسة الظاهرة كما هي موجودة في الواقع المعاش، وكما يجب أن تكون، أي أنه منهج يوفق بين المثالي والواقعي.

**2-4-خطوات المنهج الاستقرائي:**

يتبع المنهج الاستقرائي في تطبيقه على الظواهر لدراستها الخطوات التالية[xxi]:

- تحديد موضوع الدراسة والتحليل؛

- وضع احتمالات بشأنها؛

- التحقيق وجمع المعلومات حول الظاهرة مع ترتيبها وتنظيمها؛

– وضع أسس عامة مع مراعاة تطبيقها؛

– الكشف عن النتائج التي تم الوصول إليها مع إبراز أبعادها.

**2-5- الانتقادات الموجهة للمنهج الاستقرائي:**

هناك عدة انتقادات وجهت للمنهج الاستقرائي منها[xxii]:

– لقد كان تأثير المنهج الاستقرائي الأرسطوطاليسي تأثير فلسفيا ومنطقيا أكثر مما كان تأثيرا علميا و اقعيا؛

– لم يوضح أرسطو في منهجه الاستقرائي نوعية التوازن بين الكيف والكم.

**3- المنهج الوظيفي:**

لإعطاء مفهوم كامل للمنهج الوظيفي واستخراج خصائصه، لابد في البداية تحديد المقصود بمصطلح "وظيفة" والذي يعتبر منهج الموضوع الوظيفي.

**3-1- مفهوم الوظيفة:**

لقد عرف مفهوم الوظيفة معاني عديدة في ميادين علمية مختلفة التي يمكن الإشارة إليها فيما يلي[xxiii]:

– في ميدان الرياضيات، تعني الوظيفة الإشارة إلى المتغير في علاقته بمتغير أو متغيرات أخرى، أو ما اصطلح عليه بتسمية الدالة؛

– أما في ميدان علم الاجتماع، فإنها تعني المهمة أو العمل أو ما اصطلح على تسميته بالنشاط الاجتماعي على حد تعبير ماركس فيبر؛

– وفي ميدان العلوم السياسية تعني الوظيفة تلك العملية التي يتم بواسطتها أداء كل الأجزاء لأدوارها في علاقتها تجاه الظاهرة السياسية الكلية والمتمثلة عند مؤسسي المنهج الوظيفي في المجتمع كنسق سياسي.

**3-2- مفهوم المنهج الوظيفي:**

من خلال التعاريف السابقة لمصطلح الوظيفة في مختلف الميادين يمكن استخلاص تعريفا للمنهج الوظيفي بأنه تلك الطريقة التنظيمية التي يتم بواسطتها تداخل وتفاعل الوظائف التي تؤديها الأجزاء المكونة

للظاهرة الاجتماعية ككل بغية الحفاظ على تماسكها و توازنها، فأي خلل على مستوى أي جزء من الأجزاء يؤدي إلى اختلال توازن الظاهرة ككل[xxiv].

**3-3- خصائص المنهج الوظيفي:**

من خلال التعريف السابق يمكن أن نستكشف الخصائص التي يتميز بها المنهج الوظيفي عن غيره من المناهج الأخرى كما يلي[xxv]:

- المنهج الوظيفي يستند في مهمته التنظيمية على فكره الكل الذي يتكون من أجزاء، يؤدي كل جزء منها دوره ويعتمد في هذا الأداء على غيره من الأجزاء الأخرى؛

- يستند المنهج الوظيفي إلى سعي الأجزاء المتجانسة وظيفيا نحو تحقيق التوازن التلائمي المتبادل بين الأجزاء التي يشكلها الكل؛

- المنهج الوظيفي هو وسيلة لغاية، وتتمثل في المحافظة على تماسيك النسق الاجتماعي وتوازنه، أي المحافظة على البناء المتكامل للمجتمع لكل نسق من خلال قيام كل مؤسسات المجتمع بوظائفها كوظيفة التكيف التي يقوم بها النسق الفرعي الاقتصادي، ووظيفة التكامل التي تقوم بها المؤسسات التربوية والدينية للمجتمع، ووظيفة المحافظة على النمط التي تقوم بها المؤسسات الثقافية والأسرة ووسائل الإعلام.

**3-4- خطوات المنهج الوظيفي:**

يعتمد المنهج الوظيفي على الظواهر محل الدراسة والتحليل، حيث يتوجب على الباحث أن يتبع الخطوات التالية[xxvi]:

- تحديد الظاهرة الاجتماعية موضو ع الدراسة؛

- جمع المعلومات بشأنها بالاعتماد على بعض أدوات البحث العلمي؛

- صياغة الفرضيات بشأن الظاهرة المدروسة؛

- تفسيرها من خلال الوظائف التي تؤديها؛

- الوصول إلى نتائج علمية يقينية بشأنها.

**3-5- الانتقادات الموجهة للمنهج الوظيفي:**

على غرارها من مناهج البحث العلمي فقد واجه المنهج الوظيفي جملة من الانتقادات منها[xxvii]:

- انطلق المنهج الوظيفي من فكرة خاطئة مفادها اعتبار المجتمع ككل نسق يتكون من أجزاء تسعى جاهدة لتحقيق حالة التوازن لقوامها والتلاؤم المتبادل فيما بين هذه الأجزاء، أي التسليم بالوحدة الوظيفية للمجتمع؛

- إنه من المسلم به أن كل جزء من أجزاء النظام السياسي أو أي نظام آخر ككل يقوم بوظائف معينة، لكن هذا لا يعني بأن هذه الأجزاء هي دائما تؤدي دورها الوظيفي على أكمل وجه؛

- لم يستطيع المنهج الوظيفي تفسير المتغيرات و أسبابها.

**4- المنهج التجريبي:**

يعتمد هذا المنهج على التجربة بمعناه العلمي، وهو وسيلة يمكن من خلاله التعرف على أسباب الظواهر التي تظهر أو تكتشف في أي مجال من مجالات الحياة، وهو الطريقة التي يقوم بها الباحث بتحديد الظروف والمتغيرات التي تظهر في التحري عن المعلومات التي تخص ظاهرة ما.

**4-1- تعريف المنهج التجريبي:**

هو تلك الطريقة العلمية التي تعتمد على التجربة للوصول إلى معرفة يقينية بشأن الظاهرة محل الدراسة والتحليل، ويقوم الباحث عادة بإدخال واحد أو أكثر من المتغيرات المستقلة الموجودة في مشكلة البحث وفرضياتها، بغرض معرفة تأثيرها على المتغيرات التابعة، ومن ثم قياس مثل تلك التأثيرات، وعلى أساس ما تقدم فان البحوث التجريبية غالبا ما تجري في المختبر، وتحدد كيف ولماذا تكون الأشياء، أو تتداخل مع بعضها[xxviii].

إن المنهج التجريبي هو الطريقة التي يقوم بها الباحث بتحديد مختلف الظروف والمتغيرات التي تظهر في التحري عن المعلومات التي تخص ظاهرة ما، وكذلك السيطرة على مثل تلك الظروف والمتغيرات والتحكم بها، والباحث وفقا لهذا المنهج لا يقف عند مجرد وصف الموقف أو الأنشطة أو الظواهر أو تحديد حالة، ولا يقتصر على ملاحظة ما هو موجود ووصفه كما هو الحال في البحوث الوصفية.

**4-2- خصائص المنهج التجريبي:**

للمنهج التجريبي خصائص تميزه عن غيره من مناهج البحث العلمي الأخرى وهي[xxix]:

– تعتبر التجربة أساس المنهج التجريبي، لأنها تشكل العملية التي بواسطتها يتم التحقق من الفرضيات بشأن الظاهرة المدروسة؛

– نقل مجال دراسة الظواهر الاجتماعية من مرحلة التفكير الفلسفي المثالي، إلى مرحلة التفكير العلمي الواقعي؛

– يدرس المنهج التجريبي الظواهر الاجتماعية كما هي في الواقع، وليس كما يجب أن تكون؛

– يربط المنهج التجريبي دراسته للعلاقة السببية بين الظواهر والمتغيرات بالضبط الدقيق الذي لا يتوفر في مناهج البحث العلمي الأخرى.

**4-3- مرتكزات وأسس المنهج التجريبي:**

يمكن تحديدها بالنقاط التالية[xxx]:

– **العامل التجريبي أو المستقل:** حيث يتم بيان أثر هذا العامل على ظاهرة معينة من متابعة نتائج تغيره؛

– **العامل التابع:** أن تغير العامل المستقل سيؤدي بالضرورة إلى تغير في أحد أوجه الظاهرة المرتبطة بها وهو ما يسمى بالعامل التابع؛

– **المتغيرات المتداخلة:** يوجد بعض أنواع من المتغيرات، والتي تؤثر على آلية عمل الظاهرة أثناء إعداد التجربة، ومن الممكن أن تكون هي سبب التغير في المتغير التابع وليس المتغير التجريبي؛

– **الضبط والتحكم:** وتمثل العملية التي نستخدمها لتثبيت الآثار الجانبية للمتغيرات المتداخلة عن طريق الوسائل التالية: عزل المتغيرات والتحكم في مقدار التغير التجريبي؛

– **مجموعات الدراسة:** وتعرف على أنها المجوعات المكونة للظاهرة موضوع الدراسة، وتقسم بدورها إلى نوعين :

- **المجموعة التجريبية:** حيث تقوم بتغيير قيمة (كمية) العامل التجريبي للتعرف على مدى تأثير هذا التغيير على العامل التابع؛
- **المجموعة الضابطة:** وتشترك هذه المجموعة مع المجموعة التجريبية من حيث الخصائص والمكونات، إلا أنه يتم تثبيت العامل التجريبي هنا.

**4-4- خطوات تطبيق المنهج التجريبي:**

يمكن بيان خطوات المنهج التجريبي في إعداد البحوث على النحو التالي[xxxi]:

- التعرف على مشكلة البحث وتحديد معالمها؛

- صياغة الفرضية أو الفرضيات واستنباط ما يترتب عليها؛ وضع تصميم تجريبي يحتوي على العلاقات والمتغيرات المراد استخدامها، واختيار عينة الدراسة؛

- تحديد العوامل المستقلة التي يتم إخضاعها للتجربة؛

- تحديد الوسائل والتي من خلالها يمكن قياس نتائج التجربة والتأكد من صحتها؛

- إجراء الاختبارات الأولية بهدف تحديد مواطن الضعف في الفرضيات المصاغة؛

- تحديد مكان وموعد وزمان إجراء التجربة؛

- التأكد من مدى الثقة بالنتائج التي تم الوصول إليها بحيث يتم تصميم اختيار دلالة لتحديد مدى هذه الثقة.

**4-5- الانتقادات الموجهة للمنهج التجريبي:**

هناك العديد من الانتقادات، نذكر منها[xxxii]:

- من الصعب التحكم بجميع ظروف الموقف التجريبي والمتغيرات، عدا المتغير الواحد المستقل، خاصة وأن هنالك عوامل سببية كثيرة في االات الاجتماعية والإنسانية، والتي يكون من الصعب ضبطها والسيطرة عليها؛

- احتمالية ارتباط العوامل فيما بينها بموجب علاقات شبكية، بحيث يصعب عزل أثر عامل معين على انفراد، وهذا يعود لصعوبة التأكد من صحة تأثيرها؛

- تعقيد الإجراءات الإدارية التي يتطلبها هذا المنهج منة حيث تصميم التجربة وتنفيذها، وإجراء تعديلات مستمرة؛

– بإمكان المنهج التجريبي أن يقدم لنا بعض الحقائق إلا أنه يبقى عاجزا عن الإلمام بكل مجريات وظروف الواقع، ذلك لأن اتمع الإنساني معقد، ولفهمه لابد من تنظير هذا الكل، ولفهم هذا الكل ينبغي أن ننطلق في دراسة جزئياته ليس بشكل منفصل، وإنما كجزئيات مرتبطة بالكل.

**5- المنهج الإحصائي:**

يعد المنهج الإحصائي من بين المناهج العلمية إلى أضفت الصبغة العلمية على الأبحاث السياسية والاجتماعية والتي تم بدراسة وتحليل الظاهرة الاجتماعية من الناحية الكمية، ويرجع تطور استعمال المنهج الإحصائي إلى سببين رئيسيين :

– تدعيم المدرسة السلوكية للاتجاه الكمي في الأبحاث الاجتماعية؛

– التطور التكنولوجي الهائل وما نتج عنه من تطور في مجال الحاسبات الالكترونية، والطرق والوسائل الإحصائية الأخرى.

**5-1- مفهوم المنهج الإحصائي:**

هو تلك الطريقة العلمية الكمية التي يتبعها الباحث معتمدا في ذلك على خطوات بحث معينة تقوم أساسا على جمع المعلومات والبيانات حول ظاهرة معينة وتنظيمها وترجمتها بيانيا ثم تحليلها رياضيا بغية الوصول إلى نتائج أكثر دقة ويقينية وعلمية بخصوص الظاهرة الاجتماعية المدروسة[xxxiii].

**5-2- مميزات المنهج الإحصائي:**

هنالك عدة مميزات يتميز بها المنهج الإحصائي عن غيره من مناهج البحث العلمي الأخرى، وهي كما يلي[xxxiv]:

– أنه منهج كمي يرتكز على الإحصاء والذي يساعده على تفسير الظواهر الاجتماعية تفسيرا كميا؛

– باعتماده اللغة الرياضية، يكون المنهج الإحصائي قد أضفى الصبغة العلمية على العلوم الاجتماعية؛

– جاء المنهج الإحصائي لتدعيم المنهج التجريبي في ميدان العلوم الاجتماعية، وبالتالي تغطية النقص المنهجي الذي تعاني منه هذه العلوم؛

– يعتبر المنهج الإحصائي وسيلة منطقية استقرائية تقوم بتحليل الظاهرة الاجتماعية انطلاقا من جزئياتها وصولا إلى كلياتها، ويتجلى ذلك واضحا في طريقة سبر الآراء، وهنا يظهر التكامل المنهجي يبن المنهج الإحصائي والمنهج الاستقرائي.

**5-3- انتقادات المنهج الإحصائي:**

على الرغم من أن المنهج الإحصائي قد أضفى الصبغة العلمية على العلوم السياسية بصفة خاصة والعلوم الاجتماعية بصفة عامة، وبالتالي التوصل إلى نتائج أكثر دقة وعلمية وموضوعية بشأن الظاهرة محل الدراسة والتحليل، إلا أنه لم ينجو من الانتقادات بل يعتقد المفكر "بفريدج" أن ثمة مخاطر وأخطاء عديدة ناجمة عن استعمال المنهج الإحصائي في العلوم الاجتماعية من بينها[xxxv]:

– ألا تؤدي الاستعانة بالإحصاء إلى النقص من أهمية استعمال الإدراك السليم من قبل الباحثين عند تفسير النتائج، ويرى أن الخطأ ينشأ عن تجاهل تلك البديهية؛

– أن الاعتماد على المتوسطات الحسابية وحدها في كتابة تقارير البحوث قد يقلل من قيمتها العلمية، لأن تلك المتوسطات لا تعطينا في أغلب الأحيان سوى معلومات ضئيلة، وقد تكون مضللة لذلك يقترح "بفريدج" توضيح معدلات التكرار؛

– أن بعض الرسوم والمنحنيات البيانية قد تكون مضللة.

**6- منهج دراسة الحالة:**

سنعرضه وفقا لما يلي:

**6-1- تعريف منهج دراسة الحالة:**

يعتبر منهج دراسة الحالة منهجا متميزا يقوم أساسا على الاهتمام بدراسة الوحدات الاجتماعية بصفتها الكلية ثم النظر إلى الجزئيات من حيث علاقتها بالكل الذي يحتويها أي أن منهج دراسة الحالة نوع من البحث المتعمق في فردية وحدة اجتماعية سواء كانت هذه الوحدة فردا أو جماعة أو شركة، بهدف جمع البيانات والمعلومات عن الوضع الراهن للحالة والرجوع إلى الأوضاع السابقة لها، والتعرف على كافة العوامل المؤثرة على الحالة موضع الدراسة، وعادة ما يرتبط منهج دراسة الحالة بالمنهج الميداني حيث يتطلب تنفيذ منهج دراسة الحالة القيام بدراسة وتحليل ميداني للظاهرة أو المشكلة المرتبطة بالحالة مجال الدراسة[xxxvi].

### 6-2- خطوات تطبيق منهج دراسة الحالة:

إن منهج دراسة الحالة كأحد المناهج البحثية ،ينبغي أن يتبع بشأنه الخطوات التالية[xxxvii]:

- **تحديد الحالة:** وقد تكون الحالة فردا أو جماعة أو مؤسسة....الخ؛

- جمع المعلومات والبيانات المتصلة بالحالة(الدراسة الاستكشافية أو الاستطلاعية) ليكون الباحث قادرا على وضع الفروض اللازمة، وتحديد حدود المعلومات والبيانات التي سوف يتناولها بالبحث والتقصي؛

- جمع المعلومات والبيانات بشكل متعمق وتفصيلي عن الحالة، بالكشف عن مجموع العوامل والظروف المحيطة بالحالة، ومعرفة العوامل التي يمكن استخدامها في الوصف والتحليل والتأكد من صدق الفروض من عدمها، وجمع المعلومات والبيانات يتم من خلال مصادر متعددة ومتنوعة، فقد تكون الحالة تمثل المصدر الأساسي للمعلومات والبيانات، كما قد يتم الرجوع إلى السجلات والمذكرات والسير الذاتية والرجوع إلى بعض الأفراد المحيطين بالحالة، مثل الوالدين والمدرسين أو الرفاق عندما تكون الحالة(فردا) طالبا في المدرسة؛

- تحليل المعلومات والبيانات والربط بين العوامل والمتغيرات المختلفة المتداخلة والمتفاعلة في تحديد العلاقات السببية بين تلك العوامل بهدف إعطاء التفسير المناسب، والوصول إلى نتائج متسقة ومنطقية يمكن استخدامها عمليا فيما بعد.

- الوصول إلى النتائج وكتابة تقرير البحث بحيث يكون مفصلا عن الحالة المدروسة لإمكانية الاستفادة منه أو المساهمة في حل إشكالية مماثلة لها.

### 6-3- أهمية منهج دراسة الحالة:

تنطلق أهمية منهج دراسة الحالة من جوانب عدة أهمها[xxxviii]:

- تمكن الباحث من استيعاب الموضوع بشكل واضح من خلال تناوله بشكل متكامل ومتعمق تتضح فيه كل الأسباب والمشاكل؛

- تهتم دراسة الحالة في إظهار الحالة محل الدراسة في زمنها الحالي، وكذلك التنبؤات المستقبلية لها؛

– تركز على دراسة السلوك البشري في المؤسسة المعنية بالبحث، وتعمل على معالجة مشاكله وتقويم انحرافاته، من خلال النتائج التي يتوصل إليها الباحث والتوصيات وتطبيق الإصلاحات التي يراها مطلوبة؛

– تمكن الجهة المبحوثة، والأشخاص القائمين عليها من تجاوز القلق والمخاوف على مؤسستهم، من خلال تشخيص واستيعاب عناصر الضعف الموجودة، والمؤثرة على مسيرة العمل.

**6-4- انتقادات منهج دراسة الحالة:**

هناك بعض المساوئ والجوانب السلبية في هذه الطريقة، والتي نوجزها كالآتي[xxxix]:

– وجود العامل الذاتي والحكم الشخصي، وخاصة في اختيار حالات الدراسة، مما يفقده نوعا من المنهجية العلمية الموضوعية؛

– لا يمكن تعميم النتائج على حالات أخرى أو مجتمع أكثر اتساعا؛

– عدم دقة المعلومات التي يقدمها الفرد (موضوع الحالة) عن نفسه وخبراته الماضية والحالية بسبب النسيان أو بصورة متعمدة؛

– تقوم هذه الطريقة على دراسة حالة منفردة أو حالات قليلة. وعليه فان ذلك قد يكلف سواء من ناحية المال أو الوقت المطلوب.

---

[i] – عبد الناصر جندلي، مرجع سابق، ص 12؛

[ii] – عبد الناصر جندلي، مرجع سابق، ص 12؛

[iii] – أحمد عبد الله اللحلح، مصطفى محمود أبوبكر، مرجع سابق، ص 42؛

[iv] – مصطفى محمود أبوبكر، أحمد عبد الله اللحلح، مرجع سابق، ص 43؛

[v] – أحمد عبد الله اللحلح، مصطفى محمود أبو بكرمرجع سابق، ص 29؛

[vi] – محمد سرحان علي المحمودي، (2019)، "مناهج البحث العلمي"، الجمهورية اليمنية، صنعاء دار الكتب، الطبعة 3، ص: 35؛

[vii] – حسين عبد الحميد، أحمد رشوان، (2008)، "العلم والبحث العلمي دراسة في مناهج العلوم"، المكتب الجامعي الحديث– الإسكندرية، الطبعة 8، ص 136؛

[viii] – مصطفى محمود أبوبكر، أحمد عبد الله اللحلح، "مرجع سابق"، ص 42؛

[ix] أحمد حسين الرفاعي، (2005)، "مناهج البحث العلمي"، دار وائل للنشر والتوزيع، ص 121؛ –

[x] – عبد الناصر جندلي، مرجع سابق، ص ص 124– 127؛

[xi] ص 8. – محمد طه بدوي، "منهج البحث العلم"، المكتب العربي الحديث،

[xii] – عبد الناصر جندلي، مرجع سابق، ص 133؛

[xiii] – عبد الناصر جندلي، مرجع سابق، ص 134؛

[xiv] – عبد الناصر جندلي، مرجع سابق، ص 135؛

[xv] – عبد الناصر جندلي، مرجع سابق، ص ص 135– 136؛

[xvi] – عبد الناصر جندلي، مرجع سابق، ص 141؛

[xvii] – محمد طه بدوي، "مرجع سابق"، ص: 8؛

[xviii] – عبد الناصر جندلي، مرجع سابق، ص 142؛

[xix] – عبد الناصر جندلي، مرجع سابق، ص 143؛

[xx] – عبد الناصر جندلي، مرجع سابق، ص 144؛

[xxi] – عبد الناصر جندلي، مرجع سابق، ص ص 144–145؛

[xxii] – عبد الناصر جندلي، مرجع سابق، ص ص 150–151؛

[xxiii] – عبد الناصر جندلي، مرجع سابق، ص ص 221– 222؛

[xxiv] – عبد الناصر جندلي، مرجع سابق، ص 224؛

[xxv] – عبد الناصر جندلي، مرجع سابق، ص ص 224–225؛

[xxvi] – عبد الناصر جندلي، مرجع سابق، ص 225؛

[xxvii] – عبد الناصر جندلي، مرجع سابق، ص ص 230 –232؛

[xxviii] عبد الناصر جندلي،مرجع سابق، ص 190؛ –

[xxix] – حسين محمد جواد الجبوري، (2013)، "منهجية البحث العلمي"، مؤسسة دار الصادق الثقافية، الطبعة 1، ص 190؛

[xxx] أحمد حسين الرفاعي، مرجع سابق، ص 133؛ –

[xxxi] – أحمد حسين الرفاعي، مرجع سابق، ص ص 142–141؛

[xxxii] – عامر قنديلجي، (2008)، "البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات التقليدية والالكترونية"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة العربية، ص 146؛

[xxxiii] – عبد الناصر جندلي، مرجع سابق، ص 213؛

[xxxiv] – عبد الناصر جندلي، مرجع سابق، ص 213؛

[xxxv] – عبد الناصر جندلي، مرجع سابق، ص 214؛

[xxxvi] – فاطمة عوض صابر، ميرفت علي خفاجة، مرجع سابق، ص 96؛

[xxxvii] – عامر قنديلجي، إيمان السامرائي، (2009)، "البحث العلمي الكمي والنوعي"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، ص ص 136-137.

[xxxviii] – عياد سعيد أمطير، العجيلي عصمان سركز، (2002)، "البحث العلمي: أساليبه وتقنياته"، ط1، دار الكتب الوطنية، الجامعة المفتوحة، طرابلس، ليبيا، ص ص: 155- 156؛

[xxxix] – مصطفى محمود أبوبكر، أحمد عبد الله اللحلح، (2007)، "منهج البحث العلمي"، الدار الجامعية، ص 129.